

اقتصادنا*

(محمد باقر الصدر)

قراءة حسن سلمان

يمكننا القول إن كتابي «اقتصادنا» و «فلسفتنا» واللذين صدرا في أوائل الستينات، ثم بعد ذلك كتاب «الأسس المنطقية للاستقراء» تمثل المراجع الرئيسية التي جمعت أفكار ومعارف الإمام محمد باقر الصدر في مجالات الفلسفة والعقيدة والاقتصاد. وهي أيضاً ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم تزداد أهميتها من حيث كونها المراجع الفكرية الهامة للطلاب والباحثين في مجالات الفكر الإسلامي.

لكن كتاب «اقتصادنا» من بين جميع كتب «الصدر»⁽¹⁾ يعد علامة مميزة وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: أنه جاء في ظروف سياسية وعقائدية وفكرية خاصة نتيجة الصراع الدائر في ذلك الحين بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشرقي الماركسي في السيطرة على الواقع العربي والإسلامي، حيث طُرحت مسألة قدرة الإسلام على مواجهة التساؤلات والمشاكل التي يمثلها مثلث السلطة والاقتصاد والنظام الاجتماعي... فكان صدور كتاب «اقتصادنا» ليكون

(*) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مقدمة الطبعة الأولى، ص 25.

(1) لقد طبعت الآثار الكاملة للسيد محمد باقر الصدر في خمسة عشر مجلداً.

الدراسة الموضوعية التي تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وفي جوانبها التفصيلية. . كما جاء كتاب اقتصادنا تلبية لحاجة المجتمع الذي فرض على «السيد الصدر» أن يغيّر في أولوياته في الكتابة.

ثانياً: أنه محاولة جديدة وجادة في مجال الكتابة والبحوث الإسلامية «الحوزيّة» من حيث المستوى والموضوع والمنهج، حيث يشكل المنهج جزءاً أساسياً في البنية المعرفية للكتاب وهو المقياس الأول في نجاحه، فالمنهج بما ينطوي عليه من ترسيم للهيكل النظري، وعرض للمادة، ورجوع إلى النصوص الأصلية، وطريقة الاحتجاج وأصول المحاكمة كل ذلك جعل الكتاب محل إعجاب وتقدير من الخصوم قبل الأصدقاء.

ثالثاً: شكّل الكتاب محاولة تأسيسية قصد منها تقديم صورة نظرية متكاملة للاقتصاد الإسلامي، حيث إنّ ما سبق هذه التجربة من محاولات اتسم قسم كبير منها بالمحدودية أو أتى ناقصاً يلبي حاجة محددة أو محاولات تميزت بردود فعل عقائدية حادة تجاه الفكر الماركسي أو الشيوعي. ينقل السيد محمد الحسيني عن الأستاذ محمد المبارك⁽¹⁾ وهو بصدد الحديث عن الدراسات التي أنجزت في ميدان الاقتصاد الإسلامي: «... ونستطيع أن نذكر من هذه المؤلفات نماذج أربعة لعلها أحسن ما كتب في الموضوع على تفاوت في خصائصها وظروف تأليفها:

1 - العدالة الاجتماعية في الإسلام، لسيد قطب. وقد كان كتاباً رائداً في العالم العربي والإسلامي وكان له أثره العميق الواسع الانتشار إذ ترجم إلى كثير من اللغات ولا يزال هذا الكتاب يحتفظ بقيمته لما اشتمل عليه من خطوط عميقة ومفاهيم واضحة مع تحديد للهدف الذي وضع من أجله وهو كما يحدّد نفسه كتابٌ في (سياسة المال) فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وليس في الكتابة عن «النظام الاقتصادي في الإسلام».

(1) محمد الحسيني: محمد باقر الصدر، دراسة في سيرته ومنهجه، ص 163.

2 - «الإسلام والنظم الاقتصادية المعاصرة» للأستاذ أبي الأعلى المودودي وربما كان المودودي أسبق المؤلفين المسلمين إلى الكتابة في هذه الموضوعات في رسائل وبحوث نشرت باللغة الأوردية ثم ترجمت إلى العربية وانتشرت في البلاد العربية بعد سنوات كثيرة من ظهورها في الهند ثم باكستان وله بحوث ومؤلفات قيمة أخرى ومنها كتاب «الربا» وآخر في «ملكية الأرض» حيث يمتاز بالعرض الفكري الموضوعي.

3 - «اشتراكية الإسلام» للدكتور مصطفى السباعي ويمتاز بغزارة المادة التي جمعها ونسقها، وحرارة الدعوة إلى نظام الإسلام. وإن كان أخذ عليه التوسع في تفسير بعض النصوص مضاهاة للاشتراكية بدافع الحرص على دفعها وسد الطريق عليها اجتهداً منه، ولو لم تعاجله المنية لكان عازماً على إخراج طبعة منه تشمل على تعديل لبعض آرائه وتجلية لمقاصده فيما أسيء فهمه كما علمت منه، رحمه الله...

4 - «اقتصادنا» للباحث الإسلامي المفكر السيد محمد باقر الصدر وهو أول محاولة علمية فريدة من نوعها لاستخراج نظرية الإسلام الاقتصادية من أحكام الشريعة من خلال استعراضها استعراضاً تفصيلياً بطريقة جمع فيها بين الأصالة الفقهية ومفاهيم علم الاقتصاد ومصطلحاته وقد جعل المؤلف كتابه في جزأين كبيرين خصص أولهما لعرض المذهبين الرأسمالي والماركسي ومناقشتهم ونقدتهما نقداً علمياً والثاني لاستخراج معالم النظرية الإسلامية في الاقتصاد⁽¹⁾.

* * *

يرتبط الاقتصاد في فكر الإمام الصدر ارتباطاً وثيقاً ومتلازماً مع الإيمان بالله الذي هو المالك الحقيقي الوحيد للكون وكل ما فيه من ثروات. وأنه قد استخلف الإنسان على ما يملك وقد استحق الإنسان شرف خلافة الله

(1) محمد المبارك: الاقتصاد: مبادئ وقواعد عامة، ص 20.

في الأرض لأن الاستخلاف يعني الإحساس بالمسؤولية وشرف الأمانة والإنسان هو الكائن الأرضي المتميز بالإحساس بالمسؤولية. ومن هنا كان من الطبيعي أن يتصرف الإنسان في الأمانة التي يتحملها وفقاً لأوامر الله... وان أحكام الثروة في الإسلام تمثل جانباً من أوامر الله تعالى التي تتحدد بها درجة الأمانة والالتزام الإنساني، غير أن هذه الأحكام تُعطى إسلامياً من خلال صورتين⁽¹⁾: إحداهما: الصورة الكاملة إسلامياً. والأخرى: الصورة المحدودة إسلامياً.

أما الصورة الكاملة فهي الصورة التشريعية التي تعطى إسلامياً في حالة مجتمع كامل يراد بناء وجوده على أساس النظرية الإسلامية وإقامة اقتصاده على ضوء شريعة السماء. والصورة المحدودة هي الصورة التشريعية التي تعطى إسلامياً في حالة فردية لشخص يُعنى شخصياً بتطبيق سلوكه وعلاقاته مع الآخرين على أساس الإسلام غير أنه يعيش ضمن مجتمع لا يتبنى الإسلام نظاماً في الحياة بل يسير وفق أنظمة اجتماعية وأيديولوجيات عقائدية أخرى. والفارق بين الحالتين كبير. وتبعاً لذلك تختلف الصورتان عن بعضهما ويمكن أن تلخص أهم أسباب الاختلاف بما يلي:

أولاً: أن عدداً من الأحكام الثابتة في الشريعة يتجاوز قدرة الفرد ويعتبر حكماً موجهاً نحو المجتمع، وهذا النحو من الأحكام لا موضع له في الصورة المحدودة التي ترسم للفرد المسلم سلوكه الاقتصادي بينما هي جزء أساسي في الصور الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي ومثال ذلك أنظمة وتشريعات الضمان والتوازن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي⁽²⁾.

ثانياً: أن المؤشرات الإسلامية العامة التي تشكل أساساً للعناصر المتحركة في الاقتصاد الإسلامي وما ينجم عنها من تداخل في تكون الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي مع أنها كثيراً ما لا تلعب أي دور في

(1) المجموعة الكاملة للشهيد الصدر، من كتاب الاقتصاد، ج 12، ص 63.

(2) إقتصادنا، ص 667.

الصورة المحدودة لسلوك الفرد المسلم لأنها على الأكثر ترتبط بصيغ تشريعية يصنعها ولي الأمر والحاكم الشرعي وفقاً لصلاحياته الشرعية وتجسيدا لمسؤولياته في قيادة المجتمع على ضوء تلك المؤشرات.

ثالثاً: أن الحالة المحدودة أو حالة الفرد المسلم الذي يعيش ضمن مجتمع لا يتبنى الإسلام منهجاً للحياة هي حالة معقدة وتحتوي تناقضاً بين التكليف الشرعي والضرورات التي لا يجد لها تبديلاً في المجتمع وكثيراً ما تولد ظروفاً شاذة لها أحكام استثنائية تختلف عن طبيعة الأحكام التي تأخذ موضعها الطبيعي في الصور الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي. ويبدو أن نظام البنوك والمصارف في المجتمعات الحديثة خير مثال يوضح هذه المسألة، فالأول قد يسمح له بأخذ الفائدة على ما يودعه في تلك البنوك باعتبارها مالاً مجهول المالك فيأذن له الحاكم الشرعي في أخذها وصرفها. وأما النظام الإسلامي فهو يرفض الفائدة رفضاً كاملاً ويربط أرباح البنك بالعمل وبما يساهم به من جهد منتج في الحياة الاقتصادية.

أقسام الكتاب: القسم الأول: التوزيع الأولي لمصادر الثروة الطبيعية

- القسم الثاني: الإنتاج وكيف يتم التوزيع

1 - أهمية الإنتاج.

2 - الإنتاج الأولي.

3 - الإنتاج الثانوي.

- القسم الثالث: التصرف في الأموال

1 - تبادل المال والربح التجاري.

2 - إستهلاك المال وعمليات الصرف.

- القسم الرابع: مسؤوليات الدولة العامة

الاقتصاد الإسلامي جزء من كل

يعتبر العلامة الصدر أننا في وعينا للاقتصاد الإسلامي، لا يجوز أن ندرسه مجزئاً بعضه عن بعض نظير أن ندرس حكم الإسلام في حرمة الربا، أو سماحه بالملكية الخاصة، بصورة منفصلة عن سائر أجزاء المخطط العام. كما لا يجوز أيضاً أن ندرس مجموع الاقتصاد الإسلامي، بوصفه شيئاً منفصلاً وكياناً مذهبياً مستقلاً عن سائر كيانات النظرية الاجتماعية والسياسية، وعن طبيعة العلاقات القائمة بين تلك الكيانات... إنما يجب أن نعي الاقتصاد الإسلامي ضمن الصيغة الإسلامية العامة، التي تنظم شتى نواحي الحياة في المجتمع.

كما يجب أيضاً أن لا نفصل بين المذهب الإسلامي⁽¹⁾ بصيغته العامة، وبين أرضيته الخاصة التي أعدت له، وهياً فيها كل عناصر البقاء والقوة للمذهب، فكما ندرك الصيغ المحسوسة على أرضيات مختلفة، وينسجم كل شكل مع أرضية معينة، فقد لا تصلح أرضية لشكل آخر، ولا يصلح ذلك الشكل لأرضية أخرى. كذلك الصيغة العامة للمذهب فإنها تحتاج إلى أرضية تمدّها بالعقيدة والمفاهيم والعواطف التي تلائمها.

وهكذا يتضح أن الاقتصاد الإسلامي يترابط في خطوطه وتفصيله، وهو بدوره جزء من صيغة عامة للحياة، وهذه الصيغة لها أرضية خاصة بها، وعلى هذا الأساس يوجد المجتمع الإسلامي حين يكتسب الصيغة والأرضية معاً. ويستقيم منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي، حين يُدرس الاقتصاد الإسلامي، بما هو مخطط مترابط، وبوصفه جزءاً من الصيغة الإسلامية العامة للحياة⁽²⁾.

وبناء على ذلك فإن الأرضية للمجتمع الإسلامي، ومذهبه الاجتماعي تتكون من العناصر التالية:

(1) إقتصادنا، ص 291.

(2) المصدر نفسه، ص 293.

1 - العقيدة: التي تمثل القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي، والتي تحدد نظرة المسلم الرئيسية إلى الكون بصورة عامة.

2 - المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء، على ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة.

3 - العواطف والأحاسيس التي يتبنى الإسلام نشرها وتنميتها، إلى صف تلك المفاهيم. فالعواطف الإسلامية وليدة المفاهيم الإسلامية، والمفاهيم الإسلامية بدورها موضوعة في ضوء العقيدة الإسلامية الأساسية. فالتقوى مثلاً هي ميزان الكرامة والتفاضل بين أفراد الإنسان، وتتولد عن هذا المفهوم عاطفة إسلامية بالنسبة إلى التقوى، وهي عاطفة الاحترام والتقدير.

وبناء على ما تقدم يعتبر العلامة الصدر أن هناك أوجه ترابط فيما بين الاقتصاد وباقي مفاهيم الإسلام⁽¹⁾.

الاقتصاد الإسلامي ليس علماً

إن الاقتصاد الإسلامي جزء من المذهب الإسلامي الشامل لشتى فروع الحياة. والاقتصاد الرأسمالي جزء من المنظومة الرأسمالية التي تستوعب بنظرتها التنظيمية المجتمع كله، كما أن الاقتصاد الماركسي جزء أيضاً من المذهب الماركسي الذي يبلور الحياة الاجتماعية كلها في إطاره الخاص.

إن «الاقتصاد الماركسي يحمل في رأي الماركسية طابعاً علمياً، لأنه يعتبر في عقيدة أنصاره نتيجة محتومة للقوانين الطبيعية التي تهيمن على التاريخ وتتصرف فيه»⁽²⁾، وعلى العكس من ذلك المذهب الرأسمالي، فإنه لم يضعه أصحابه كنتيجة ضرورية لطبيعة التاريخ وقوانينه، وإنما عبروا به عن الصورة الاجتماعية التي تتفق مع القيم العملية والمثل التي يعتقونها.

(1) اقتصادنا، ص 294.

(2) اقتصادنا، ص 311.

وأما المذهب الإسلامي فهو لا يزعم لنفسه الطابع العلمي، كالمذهب الماركسي، كما أنه ليس مجرداً عن أساس عقائدي معين ونظرة رئيسية إلى الحياة والكون، كالرأسمالية⁽¹⁾.

وحين نقول عن الاقتصاد الإسلامي إنه ليس علماً فهذا يعني أن الإسلام دين يتكفل الدعوة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية كما يعالج سائر النواحي في الحياة وليس علماً اقتصادياً على طراز علم الاقتصاد السياسي، فهو حينما يضع مبدأ الملكية المزدوجة على سبيل المثال، لا يزعم أنه بذلك يفسد الواقع التاريخي لمرحلة معينة من حياة الإنسانية، أو يعكس نتائج القوانين الطبيعية للتاريخ، كما تزعم الماركسية حين تبشر بمبدأ الملكية الاشتراكية، بوصفه الحالة الحتمية لمرحلة معينة من التاريخ والتفسير الموضوعي لها.

فالإمام الصدر يرى أن على الباحث العلمي أن يأخذ الاقتصاد المذهبي في الإسلام قاعدة ثابتة للمجتمع، والذي يحاول تفسيره وربط الأحداث فيه بعضها ببعض، فهو في هذا نظير الاقتصاد السياسي لعلماء الاقتصاد الرأسماليين، الذين فرغوا من وضع خطوطهم المذهبية، ثم بدأوا يفسرون الواقع ضمن تلك الخطوط ويدرسون طبيعة القوانين التي تتحكم في المجتمع الذي تطبق عليه، وهكذا إذن يمكن أن يتكون للاقتصاد الإسلامي علم - بعد أن يدرس دراسة مذهبية شاملة من خلال دراسة الواقع في هذا الإطار - والسؤال هو: متى وكيف يمكن وضع علم الاقتصاد الإسلامي، كما وضع الرأسماليون علم الاقتصاد السياسي، أو بتعبير آخر علم الاقتصاد الذي يفسر أحداث المجتمع الرأسمالي.

وهنا يجيب السيد الصدر على هذا السؤال من خلال الأمرين التاليين:

الأول: جمع الأحداث الاقتصادية من التجربة الواقعية للحياة، وتنظيمها

(1) يراجع كتاب فلسفتنا - التمهيد - موضوع الفرق بين المذهب الإسلامي والمذهب الرأسمالي.

تنظيماً علمياً يكشف عن القوانين التي تتحكم بها في مجال تلك الحياة، وشروطها الخاصة.

الثاني: البدء في البحث العلمي من مسلمات معينة تفترض افتراضاً، ويستتج في ضوءها الاتجاه الاقتصادي ومجرى الأحداث.

أما التفسير العلمي على الأساس الأول، فهو يتوقف على تجسيد المذهب في كيان واقعي قائم، ليتاح للباحث أن يسجل أحداث هذا الواقع، ويستخلص قوانينها وظواهرها العامة، وهذا ما ظفر به الاقتصاديون الرأسماليون، حين عاشوا في مجتمع يؤمن بالرأسمالية ويطبقها، فأتيح لهم أن يضعوا نظرياتهم على أساس تجارب الواقع الاجتماعي التي عاشوها. ولكن شيئاً كهذا لا يتاح للاقتصاديين الإسلاميين لأن الاقتصاد الإسلامي بعيداً عن مسرح الحياة الاجتماعية فهم لا يملكون من حياتهم اليوم تجارب عن الاقتصاد الإسلامي خلال التطبيق، ليدركوا في ضوءها طبيعة القوانين التي تتحكم في حياة تقوم على أساس الإسلام.

وأما التفسير العلمي على الأساس الثاني فمن الممكن استخدامه في سبيل توضيح بعض الحقائق التي تتميز بها الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي بالانطلاق من نقاط مذهبية معينة، واستنتاج آثارها في مجال التطبيق المفترض، ووضع نظريات عامة عن الجانب الاقتصادي في المجتمع الإسلامي على ضوء تلك النقاط.

وخلاصة القول في هذه المسألة فإن علم الاقتصاد الإسلامي كما يراه الصدر لا يمكن أن يولد ولادة حقيقة إلا إذا جُسّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع، بجذوره ومعالمه وتفاصيله، ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة⁽¹⁾.

(1) اقتصادنا، ص 315.

التمييز بين المذهب الاقتصادي والعلم

لقد حاول السيد الصدر شرح المفهوم الذي يعنيه من كلمة (المذهب) وذكر أن المذهب الاقتصادي للمجتمع هو عبارة عن الطريقة التي يفضل ذلك المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية⁽¹⁾، بينما عرّف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها⁽²⁾. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نتصور مجتمعاً دون مذهب اقتصادي لأن كل مجتمع يمارس إنتاج الثروة وتوزيعها لا بد له من طريقة يتفق عليها في تنظيم هذه العمليات الاقتصادية، وهذه الطريقة هي التي تحدد موقفه المذهبي من الحياة الاقتصادية.

كما أن اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية ليس بالأمر الاعباطي، وإنما يقوم دائماً على أساس أفكار ومفاهيم معينة، ذات طابع أخلاقي أو علمي أو أي شيء آخر. وهذه الأفكار والمفاهيم تكون الرصيد الفكري للمذهب الاقتصادي القائم على أساسها. وحين يدرس أي مذهب اقتصادي يجب أن يتناول من ناحية: طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى: رصيده من الأفكار والمفاهيم التي يرتبط المذهب بها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى امتداد ساحة المذهب الاقتصادي؟ وما هي العلامة التي تميّز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن غيره... وهنا يعود السيد الصدر ويضيف إلى المعنى الذي قدمه عن الحد الفاصل بين المذهب والعلم ويعتبر أن التمييز بينهما وإن كان يشير إلى الفارق الجوهرية، لكنه لم يعد يكفي في الوقت الذي نحاول أن نكتشف مذهباً اقتصادياً معيناً.

(1) إقتصادنا، ص 26.

(2) إقتصادنا، ص 27.

إن هناك من يعتبر مجال المذهب الاقتصادي مقتصرًا على توزيع الثروة فحسب، فلا علاقة للمذهب بالإنتاج، لأن عملية الإنتاج تتحكم فيها القوانين العلمية، ومستوى المعرفة البشرية بعناصر الإنتاج وخصائصها وقواها⁽¹⁾. ولا تختلف عملية إنتاج الحنطة أو النسيج مثلاً باختلاف طبيعة المذهب الاقتصادي. فعلم الاقتصاد هو علم قوانين الإنتاج، والمذهب الاقتصادي هو: فن توزيع الثروة. وكل بحث يتعلق بالإنتاج وتحسينه وإيجاد وسائله وتحسينها فهو من علم الاقتصاد.

وبين الكتاب أن هذا الفصل بين العلم والمذهب على أساس اختلاف المجال الذي يمارسه أحدهما عن مجال الآخر. ينطوي على خطأ كبير، لأنه يؤدي إلى اعتبار الصفة المذهبية والصفة العلمية نتيجتين لنوعية المجال المدروس، فإذا كان البحث في الإنتاج فهو بحث علمي، وإذا كان في التوزيع فهو بحث في المذهب. مع أن العلم والمذهب يختلفان في الطريقة والأهداف. لا في الموضوع ومجالاته. فالبحث المذهبي يظل مذهبياً ومحافظةً على طابعه ما دام يلتزم طريقته وأهدافه الخاصة، ولو تناول الإنتاج نفسه. كما أن البحث العلمي لا يفقد طبيعته العلمية إذا تكلم عن التوزيع ودرسه بالطريقة والأهداف التي تتناسب مع العلم.

ولأجل ذلك نجد أن فكرة التخطيط المركزي للإنتاج - التي تتيح للدولة الحق في وضع سياسة الإنتاج والإشراف عليه. هي إحدى النظريات المذهبية المهمة، التي تعتبر من مقومات بعض المذاهب والأنظمة الاشتراكية، مع العلم أن التخطيط المركزي للإنتاج والسماح لهيئة عليا كالدولة بممارسة هذا التخطيط، لا يعني بالضرورة تملك تلك الهيئة لوسائل الإنتاج، كما ولا يتصل بمسألة توزيع هذه الوسائل على الأفراد.

ففكرة التخطيط المركزي للإنتاج إذن فكرة مذهبية، تتصل بالمذهب الاقتصادي، وليست بحثاً علمياً بالرغم من أنها تعالج الإنتاج لا التوزيع.

وعلى العكس قد نجد كثيراً من الأفكار التي تعالج قضايا التوزيع تندرج في علم الاقتصاد، بالرغم من صلتها بالتوزيع دون الإنتاج، ف (ريكاردو) حين كان يقرر مثلاً: أن نصيب العمال من الثروة المنتجة، التي يتمثل فيما يتقاضونه من أجور، لا يزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف... لم يكن يقصد بذلك أن يقرر شيئاً مذهبياً ولا أن يطلب من الحكومات فرض نظام اقتصادي للأجور، وإنما كان يحاول أن يشرح الواقع الذي يعيشه العمال والنتيجة الحتمية لهذا الواقع، بالرغم من عدم تبني الدولة لفرض حد أعلى من الأجور، وإيمانها بالحرية الاقتصادية بوصفها دولة رأسمالية.

وبعد ما تقدم فإن العلامة الصدر يرى أن المذهب الاقتصادي يشمل كل قاعدة أساسية في الحياة الاقتصادية تتصل بفكرة (العدالة الاجتماعية)... أما العلم فيشمل كل نظرية تفسر واقعاً من الحياة الاقتصادية، بصورة منفصلة عن أفكار مسبقة أو مثل عليا للعدالة أو القيم.

عملية اكتشاف الاقتصاد الإسلامي⁽¹⁾

يعتبر العلامة الصدر أن العملية التي نمارسها في دراسة المذهب الاقتصادي الإسلامي تختلف عن طبيعة العمل الذي يمارسه رواد المذاهب الأخرى، لأن الباحث الإسلامي يحسُّ منذ البداية بالفارق الأساسي بين موقفه من المهمة التي يحاول إنجازها، وموقف أي باحث مذهبي آخر ممن مارسوا عملية البحث في عالم الاقتصاد.

فالفكر الإسلامي أمام اقتصاد مُنَجَز تم وضعه، وهو مدعو إلى تمييزه بوجهه الحقيقي، وتحديد بهيكله العام، والكشف عن قواعده الفكرية وإبرازه بملامحه الأصيلة، ونفض غبار التاريخ عنها، والتغلب بقدر الإمكان على كثافة الزمن المتراكم والمسافات التاريخية الطويلة، وإحياء التجارب غير الأمنية التي مارست - ولو اسمياً - عملية تطبيق الإسلام، والتحرر من أطر

الثقافات غير الإسلامية التي تتحكم في فهم الأشياء، وفقاً لطبيعتها واتجاهها في التفكير.

وعليه فإن مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي ليست عملية إنشاء المذهب الاقتصادي في الإسلام أو ابتداء الأنظمة الاقتصادية الإسلامية، وإنما هي عملية الكشف عن المذهب الاقتصادي واستظهار الحلول الاقتصادية الإسلامية فيما يعرض للمجتمع من مشاكل اقتصادية⁽¹⁾. ويترتب على هذا الفارق الأساسي مسألة محاولة التغلب على كل هذه الصعاب واجتيازها للوصول إلى اقتصاد إسلامي يمثل نقاء المذاهب الإسلامية وهي بطبيعة الحال وظيفة المفكر الإسلامي.

أما دور المفاهيم في عملية الاكتشاف فإنها تساهم في تذليل العقبات التي تعترض سبيل الباحث الإسلامي، وتقوم بتيسير فهم النصوص الشرعية التي يعتمدها في عملية اكتشافه المذهب الاقتصادي في الإسلام. فمثلاً التصور الإسلامي للملكية على أنها عملية استخلاف للمال والثروة يجعل من الملكية وظيفة اجتماعية يسندها الشارع إلى الإنسان المسلم للقيام بمتطلبات الخلافة لحساب الجماعة ولحسابه أيضاً، ويهيئ الذهنية الإسلامية ويعدها لقبول النصوص الشرعية التي تحد من سلطة المالك وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة. ويرى الإمام الصدر أن تردد بعض الفقهاء في قبول هذه النصوص الشرعية التي تسوغ انتزاع الملكيات من بعض أصحابها يعود إلى جهلهم في فهم تلك النصوص ودور المفاهيم الإسلامية في بلورة هذه الأحكام.

فالمفاهيم الإسلامية إذن هي وجهات نظر، وتصورات إسلامية في تفسير الكون وظواهره، أو المجتمع وعلاقاته، أو أي حكم من الأحكام المشتقة، وهي لذلك لا تشتمل على أحكام بصورة مباشرة، ولكن قسماً منها بالرغم من ذلك ينفعنا في محاولة التعرف على المذهب الاقتصادي الإسلامي، وهو ذلك القسم من المفاهيم المتصل بالحياة الاقتصادية وظواهرها، أو بأحكام الإسلام

(1) مجلة قضايا إسلامية، عدد 3، 1996، ص 316.

المشترعة فيها. وبهذا المعنى تصبح المفاهيم الإسلامية في الحقل الاقتصادي تشكل الإطار الفكري، الضروري في بلورة وفهم النصوص الشرعية. كما أن بعض المفاهيم يقوم بإنشاء قاعدة يركز على أساسها المشرع الإسلامي لملء الفراغ الحاصل في الساحة الاجتماعية والاقتصادية.

خصائص الاقتصاد الإسلامي

وللمذهب الاقتصادي الإسلامي صفتان أساسيتان تبدوان جلياً في مختلف خطوطه وتفصيله وهما الواقعية، والأخلاقية. فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي معاً، في غاياته التي يرمي إلى تحقيقها، وفي الطريقة التي يتخذها لذلك.

أما الصفة الأولى وهي الواقعية فهو «اقتصاد واقعي في غاياته، لأنه يستهدف في أنظمته وقوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، بطبيعتها ونوازعها وخصائصها العامة، ويحاول دائماً أن لا يرهق الإنسانية في حسابه التشريعي، ولا يُحلّق بها في أجواء خيالية عالية فوق طاقاتها وإمكاناتها... إنما يقيم مخططه الاقتصادي دائماً على أساس النظرة الواقعية للإنسان، ويتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك النظرة»⁽¹⁾. فهو يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الاجتماعي من خلال نظم الحماية التي شرعها للإنسان، بل ويسعى أيضاً إلى محاربة الفقر ومشاكل العوز من خلال خلق الظروف المناسبة التي تحمي الإنسان وتضمن له كرامته وإنسانيته وحرية.

أما الصفة الثانية للاقتصاد الإسلامي كما يراها المفكر محمد باقر الصدر، فهي الصفة الأخلاقية التي تعني من ناحية الغاية - أن الإسلام لا يستمد غاياته التي يسعى إلى تحقيقها في حياة المجتمع الاقتصادية، من ظروف مادية وشروط طبيعية مستقلة عن الإنسان نفسه، كما تستوحي الماركسية

(1) إقتصادنا، ص 288.

مثلاً غاياتها من وضع القوى المنتجة وظروفها، وإنما ينظر إلى تلك الغايات بوصفها معبرة عن قيم عملية ضرورية التحقيق من ناحية خلقية، فحين يقرر ضمان حياة العامل مثلاً، لا يؤمن بأن هذا الضمان الاجتماعي الذي وضعه نابع من الظروف المادية للإنتاج، وإنما يعتبره ممثلاً لقيمة عملية يجب تحقيقها.

وتعني الصفة الخلقية، من ناحية الطريقة - أن الإسلام يهتم بالعامل النفسي، من خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه وغاياته، فهو في الطريقة التي يضعها لذلك، لا يهتم بالجانب الموضوعي فحسب - وهو أن تتحقق الغايات - وإنما يعنى بوجه خاص بمزج العامل النفسي والذاتي بالطريقة التي تحقق تلك الغايات. ولذلك فإن الإسلام لا يكتفي بأخذ المال من الغني لحساب الفقير. وإنما يتصدى في الوقت ذاته لخلق دافع خلقي وعبادي في تحقيق تلك العملية.. فقد يؤخذ من الغني مال لإشباع الفقير مثلاً، وهنا تتحقق الغاية الموضوعية التي يتوخاها الجانب الاقتصادي من وراء مبدأ التكافل. ولكن هذا ليس هو كل المسألة في حساب الإسلام، بل هناك الطريقة التي تم بها تحقيق التكافل العام. لأن هذه الطريقة قد تعني مجرد استعمال القوة في انتزاع الضريبة من الأغنياء لصالح الفقراء. وهذا قد يكفي في تحقيق الجانب الموضوعي من المسألة... ولكن الإسلام لا يقر هذه الطريقة إلا مقترنةً بالدافع الخلقي الذي هو عامل الخير وجانب العبادة والواجب. ولأجل ذلك تدخل مسألة الفرائض المالية في موضوع العبادات الشرعية، فالإسلام إذن لا يقتصر في مذهبه الاقتصادي على تنظيم الوجه الخارجي للمجتمع، وإنما ينفذ إلى أعماقه الروحية والفكرية، ليوفق بين المحتوى الداخلي، وما يرسمه من مخطط اقتصادي واجتماعي. ولا يكتفي في طريقته أن يتخذ أي أسلوب يكفل تحقيق غاياته، وإنما يمزج هذا الأسلوب بالعامل النفسي والدافع الذاتي الذي ينسجم مع تلك الغايات ومفاهيمها.

ما هي عناصر الصورة الكاملة للاقتصاد الإسلامي⁽¹⁾؟

وفي مقام الإجابة على هذا التساؤل يفترض بنا أن نبدأ بتحليل العلاقات الإنسانية الاقتصادية وأنواعها حيث إن الإنسان يمارس نوعين من العلاقات:

أحدهما: علاقاته مع الطبيعة من خلال ممارسته للعمل ومحاولته السيطرة عليها والحصول على ما فيها من خيرات، وهذا النوع من العلاقات تجسده عادة عملية الإنتاج بأشكالها المختلفة.

والآخر: علاقاته مع الإنسان الآخر الذي يشاركه حقه في الاستفادة من الطبيعة وخيراتها وهذه العلاقات تجسدها عادة عملية التوزيع في أشكالها المختلفة.

وفي تصورنا الإسلامي فإن علاقات الإنتاج يجب أن تتأثر باستمرار بتطور خبرة الإنسان بالطبيعة وتقدمه العلمي. ولما كانت هذه الخبرة متنامية باستمرار فمن الطبيعي أن تتطور علاقة الإنسان مع الطبيعة باطراد ويزداد سيطرةً عليها.

وأما علاقات التوزيع فهي تقوم في التصور الإسلامي على الحقوق الإنسانية الثابتة ومنطق خلافة الله في الأرض. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم عناصر المجتمع في ضوء الإسلام إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عناصر ثابتة وهي العناصر التي تنظم علاقات التوزيع وفقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية والخلافة العامة للإنسان على الأرض وهذه العناصر قد وضعت في الإسلام على شكل أحكام منصوطة في الكتاب الكريم والسنة النبوية أو مستخلصة من الأحكام المنصوطة.

القسم الثاني: عناصر متحركة في مجال التوزيع وتنظيم علاقاته تدعو الضرورة إليها بسبب المستجدات والمتغيرات في عملية الإنتاج وملابساتها

(1) المجموعة الكاملة للإمام الصدر، ج 12، ص 68.

ومدى ما يمكن لهذه المتغيرات من إيجاد فرص جديدة للاستغلال ويدخل في هذا القسم العناصر الإسلامية المتحركة التي تحدد مؤشراتها من خلال الشريعة الإسلامية. ومثال هذا القسم تحديد الحاكم الشرعي حداً أعلى لا يسمح بتجاوزه مثلاً في عملية إحياء الأرض أو غيرها من مصادر الثروة الطبيعية.

القسم الثالث: عناصر متحركة في مجال الإنتاج وتحسينه وتطوير أدواته وتنمية محصوله وهذه العناصر متطورة بطبيعتها ولا معنى لافتراض الثبات في علاقات الإنسان بالطبيعة ما دامت هذه العلاقات وليدة الخبرة والتجربة البشرية...

وضع الإسلام القسم الأول من العناصر على شكل أحكام ثابتة، ووضع المؤشرات العامة لتحديد القسم الثاني من العناصر... وبهذا أو ذاك ضمن تحقيق تصورات العامة عن العدالة الاجتماعية وسلامة التوزيع في المجتمع الإسلامي...

أما القسم الثالث فهو متروك للدراسات العلمية وما تتوصل إليه الخبرة البشرية في هذا المجال، وعلى الدولة في المجتمع الإسلامي أن ترسم سياسة اقتصادية للإنتاج تقوم على العناصر المتحركة المستوحاة من تلك الدراسات والخبرات على أن تكون أهداف السياسة منسجمة مع تقييم الإسلام للإنتاج وتوجيهه الحضاري. وكما يجب على الدولة في هذا المجال أن تتوخى في رسم سياسة الإنتاج إزالة العوائق الطبيعية بالاستفادة من خبرات العلم ومنجزاته ووضع خطة موجهة له تقوم على أساليب الإحصاء، كذلك على الدولة أن تزيل العوائق السياسية عن استثمار المجتمع لثروته، وتقضي على الظواهر التي تمس كرامة الأمة وسيادتها على ثروتها.

أركان الهيكل الاقتصادي الإسلامي⁽¹⁾

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة يتحدد

وفقاً لها محتواه المذهبي وهي :

- 1 - مبدأ الملكية المزدوجة .
- 2 - مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود .
- 3 - مبدأ العدالة الاجتماعية .

الركن الأول: مبدأ الملكية المزدوجة

من الأركان الرئيسية التي يركز عليها المذهب الرأسمالي مبدأ الملكية الخاصة وامتداد حق تملك الفرد إلى كل مجالات وميادين الثروة، وعليه «فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية أي الملكية الخاصة كقاعدة عامة، فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعاً لنشاطاتهم وظروفهم، ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تفرض الضرورة الاجتماعية وتبرهن التجربة على وجوب تأميم هذا المرفق أو ذاك فتكون هذه الضرورة حالة استثنائية، يضطر المجتمع على أساسها إلى الخروج عن مبدأ الملكية الخاصة، واستثناء مرفق أو ثروة معينة من مجالها»⁽¹⁾. ويختلف الحال في ظل المذهب الاشتراكي فتبدو الملكية الخاصة مصدراً للتناقضات الطبقية، والاحتكار والشر وبالتالي فلا بد من القضاء عليها وإزالتها، ولتبقى الملكية الاشتراكية فيه هي المبدأ العام الذي يطبق على كل أنواع الثروة في البلاد. وليست الملكية الخاصة لبعض الثروات في نظره إلا شذوذاً واستثناءً، قد يعترف به أحياناً بحكم ضرورة اجتماعية قاهرة⁽²⁾. وفي مقام تنفيذ هذا التوجه في النظرية الرأسمالية والاشتراكية يرى الإمام الصدر أن مبدأ الملكية الخاصة ليس هو الذي نشأت عنه آثار الرأسمالية المطلقة، التي زعزعت سعادة العالم وهناءه، فليس هو الذي فرض تعطيل الملايين من العمال في سبيل استثمار آلة جديدة تقضي على صناعتهم، كما حدث في

(1) إقتصادنا، ص 280.

(2) إقتصادنا، ص 280.

فجر الانقلاب الصناعي، ولا هو (المبدأ) الذي يفرض التحكم في أجور الأجير وجهوده بلا حساب، ولا هو الذي يفرض على الرأسمالي أن يتلف كميات كبيرة من منتوجاته، حفظاً لثمن السلعة. ولا هو الذي يدفعه إلى شراء جميع البضائع الاستهلاكية من الأسواق ليحتكرها ويرفع بذلك من أثمانها، ولا... ولا... إن كل هذه المآسي الاجتماعية والاقتصادية لم تنشأ من نظام الملكية الخاصة، وإنما هي وليدة المصلحة المادية الشخصية التي جعلت مقياساً للحياة في النظام الرأسمالي، والمبرر المطلق لجميع التصرفات والمعاملات. فالمجتمع حين تقام أسسه على هذا المقياس تنبثق تلك اللعنات والويلات على المجتمع.

إذن ليست الملكية الخاصة - كما توهمتها الماركسية - هي مصدر الآثام وهذه الجرائم، إذ إن الحاجة والفاقة وألوان الفقر والتسكع لم تنشأ عن السماح بالملكية الخاصة لوسيلة الإنتاج، وإنما نشأت عن الإطار الرأسمالي لهذه الملكية⁽¹⁾.

إن إلغاء الملكية الخاصة واستبدالها بالملكية العامة فحسب لا يحل المشكلة ولا يخلص المجتمع من الفقر والفاقة، ولا تنجيه من سيطرة طبقة معينة على رقاب الناس. فالنظام الاشتراكي وإن صادر ملكيات الطبقة الرأسمالية، لا يقطع الطريق على نشوء طبقة أخرى تتمتع بمزايا الطبقة الرأسمالية ذاتها، بل تكرر الطبقيّة والاستغلال بحكم القانون وبالقيم الماركسية نفسها.

ومن خلال ما تقدم يبدو أن الملكية الخاصة هي المبدأ العام في المجتمع الرأسمالي وما سواه يبقى استثناء. بينما الملكية العامة هي المبدأ في المجتمع الاشتراكي وما سواه استثناء. أما المذهب الاقتصادي الإسلامي فلا تمثل الملكية الخاصة فيه المبدأ العام، ولا الملكية العامة بدورها تمثل المبدأ. وليست إحداهما أصلاً والأخرى استثناء بل يكون كل منها القاعدة

والأصل والمبدأ فالإسلام يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة، ويخصص لكل واحد من هذه الأشكال الثلاثة للملكية حقلاً خاصاً تعمل فيه، ولا يعتبر شيئاً منها شذوذاً واستثناءً أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف⁽¹⁾. على خلاف النظم الاقتصادية الأخرى إذ تعيش بعيداً عن مبادئها الأساسية وليس هناك أدل على صحة الموقف الإسلامي⁽²⁾ من الملكية، القائم على أساس مبدأ الملكية المزدوجة من واقع التجربة الرأسمالية والتجربة الاشتراكية، فإن كلتا التجربتين اضطررتا إلى الاعتراف بالشكل الآخر للملكية التي يتعارض مع القاعدة العامة فيها، لأن الواقع برهن على خطأ الفكرة القائلة بالشكل الواحد للملكية... وهذا التوجه لدى الإمام الصدر يؤيده الواقع الذي تعيشه الأنظمة الاشتراكية حيث تشققت بالكامل وراحت تتبنى بشكل كامل تقريباً نظام السوق الرأسمالي.

الركن الثاني: مبدأ الحرية المحدودة

والثاني من أركان المذهب الاقتصادي الإسلامي، السماح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة، بحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام. وفي هذا الركن نجد أيضاً الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي. فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع... يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعة العامة، فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصلحها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها.

والتحديد الإسلامي للحرية في الحقل الاقتصادي على رأي الإمام الصدر على قسمين⁽³⁾: أحدهما: التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس،

(1) إقتصادنا، ص 280.

(2) إقتصادنا، ص 281.

(3) إقتصادنا، ص 282.

ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية؛ والآخر: التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية، تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. أما التحديد الثاني: فهو يتكون طبيعياً في ظل التربة الخاصة، التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في مرافق حياته (المجتمع الإسلامي). فإن للإطارات الفكرية والروحية التي يصوغ الإسلام الشخصية الإسلامية ضمنها، حين يعطي فرصة مباشرة واقع الحياة وصنع التاريخ على أساسه... إن لتلك الإطارات قوتها المعنوية، وتأثيرها في التحديد ذاتياً وطبيعياً من الحرية، وتوجيهها توجيهاً مهنياً صالحاً، دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم. لأن التحديد ينبع من واقعهم الفكري والروحي.

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه، وآثاره الكبيرة في تكوين طبيعة المجتمع الإسلامي ومزاجه العام، بالرغم من أن التجربة الإسلامية الكاملة كانت قصيرة الأمد. ويرى السيد الصدر أنه لو قَدِّرَ للتجربة الإسلامية الأولى أن تستمر وتمتد في عمر الإنسانية أكثر مما امتدت في شوطها التاريخي القصير، لاستطاعت أن تبرهن على كفاءة الإنسانية لخلافة الأرض ولصنعت عالماً جديداً زاخراً بمشاعر العدل والرحمة، واجتثت من النفس البشرية أكثر ما يمكن استئصاله من عناصر الشر، ودوافع الظلم والفساد⁽¹⁾.

إن التحديد الموضوعي للحرية، يعني التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع. ويقوم هذا التحديد للحرية على مبدأ: أن لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها.

وقد تم تنفيذ هذا المبدأ في الإسلام بالطريقة التالية:

1 - النص على المنع عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

المعيقة في نظر الإسلام لتحقيق المثل والقيم، كالربا والاحتكار والغش وغير ذلك.

2 - وضعت الشريعة مبدأ إشراف (ولي الأمر) أو الدولة على النشاط العام والتدخل لحماية المصالح العامة. وهذا بالطبع يُحد من حريات الأفراد فيما يمارسون من نشاط وأعمال. ويعتبر الإمام الصدر أن الأصل التشريعي لمبدأ الإشراف والتدخل في الأعمال هو القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: ﴿وَأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...﴾.

3 - الركن الثالث: مبدأ العدالة الاجتماعية

أما الركن الثالث في الاقتصاد الإسلامي فهو مبدأ العدالة الاجتماعية التي جسدها الإسلام، فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن مبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام يقوم على الأساسين التاليين:

أولاً: مبدأ التكافل العام.

ثانياً: مبدأ التوازن الاجتماعي.

وفي التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي تُحقق القيم الاجتماعية العادلة، ويوجد المثل الإسلامي للعدالة الاجتماعية... ويعتبر الكتاب أن الخطوات التي خطاها الإسلام في سبيل إيجاد المجتمع الإنساني الأفضل عبر تجربته التاريخية، كانت واضحة وصريحة في اهتمامه بهذا الركن الرئيسي من اقتصاده.

وقد انعكس هذا الاهتمام بوضوح في التجربة التي قادها النبي محمد (ص) وفي أعماله السياسية الأولى التي باشرها في دولته الجديدة، حيث بدأ عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

مسؤولية الدولة في الاقتصاد⁽¹⁾

1 - الضمان الاجتماعي: حيث فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع ضماناً كاملاً. وهي عادةً تقوم بهذه المهمة على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى تهتئ للفرء وسائل العمل، وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي، من أجل أن يعيش الفرد على أساس عمله وجهده. فإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها من منحه فرصة العمل، جاء دور المرحلة الثانية، التي تمارس فيها الدولة تطبيق مبدأ الضمان، عن طريق تهئية المال الكافي لسد حاجات الفرد، وتوفير حد خاص من المعيشة له.

ومبدأ الضمان الاجتماعي هذا يركز في الإسلام على أساسين:

1 - التكافل العام.

2 - حق الجماعة في موارد الدولة العامة.

ولكل من الأساسين حدوده ومقتضياته، في تحديد نوع الحاجات التي يجب أن يضمن إشباعها، وتعيين الحد الأدنى من المعيشة.

أما الأساس الأول (التكافل) فهو لا يقتضي أكثر من ضمان إشباع الحاجات الضرورية بينما يزيد الأساس الثاني على ذلك، ويفرض إشباعاً أوسع ومستوى أرفع من الحياة.

2 - فرض الضرائب والرسوم⁽²⁾: وكما وضع الإسلام مبدأ التوازن الاجتماعي وحدد مفهومه تكفل أيضاً بتوفير الإمكانيات اللازمة للدولة، لكي تمارس تطبيقها للمبدأ في حدود تلك الإمكانيات. ويمكن تلخيص هذه الإمكانيات في الأمور التالية:

(1) إقتصادنا، ص 659.

(2) إقتصادنا، ص 672.

أولاً: فرض ضرائب ثابتة تؤخذ بصورة مباشرة، وينفق منها لرعاية التوازن العام.

ثانياً: إيجاد قطاعات لملكية الدولة، وتوجيه الدولة إلى استثمار تلك القطاعات.

ويمكن وضع ضرائب (الخمس والزكاة) ضمن الضرائب الثابتة حيث إن هاتين الفريضتين الماليتين، لم تُشرعاً لأجل إشباع الحاجات الأساسية فقط، وإنما شرعنا أيضاً لمعالجة الفقر، والارتفاع بالفقر إلى مستوى المعيشة الذي يمارسه الأغنياء تحقيقاً للتوازن الاجتماعي. ويورد الكتاب مجموعة من النصوص والروايات والأحاديث التي تأمر بإعطاء الزكاة وما إليها من أجل أن يلحق الفرد الناس أو لإشباع حاجاته الأولية والثانوية من (طعام وشراب وكسوة وزواج... إلخ) وكلها تستهدف غرضاً واحداً، وهو تعميم الغنى بمفهومه الإسلامي، وإيجاد التوازن في المجتمع. وعلى هذا الضوء يحدد (الصدر) مفهوم الغني والفقر عند الإسلام بشكل عام، ويصبح الفقير هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة، يمكنه من إشباع حاجاته الضرورية وحاجاته الكمالية أيضاً، بالقدر التي تسمح به حدود الثروة الموجود في البلاد. وبهذا يرى أن الإسلام لم يعط للفقر مفهوماً مطلقاً، ومضموناً ثابتاً في كل الظروف والأحوال، بل جعل الفقر هو عدم الالتحاق في المعيشة بمستوى معيشة الناس، كما جاء في النصوص التي يوردها الكتاب.

3 - إيجاد قطاعات عامة⁽¹⁾

لم يكتف الإسلام بالضرائب الثابتة أو غيرها التي شرعها لأجل إيجاد التوازن في المجتمع، بل جعل من مسؤوليات الدولة مسألة الإنفاق في القطاع العام، حيث جاء في الحديث عن الإمام موسى بن جعفر: (أن على الوالي في حالة عدم كفاية الزكاة، أن يموّن الفقراء من عنده بقدر سعتهم

(1) إقتصادنا، ص 676.

حتى يستغنوا...).

مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية⁽¹⁾

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يعتبر من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي، التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول.

ولا يقتصر تدخل الدولة على مجرد تطبيق الأحكام الثابتة في الشريعة، بل يمتد إلى ملء منطقة الفراغ في التشريع... فهي تحرص من ناحية على تطبيق العناصر الثابتة من التشريع وتضع من ناحية أخرى العناصر المتحركة وفقاً للظروف. ففي مجال التطبيق تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لضمان تطبيق أحكام الإسلام، التي تتصل بحياة الأفراد الاقتصادية، فتحول مثلاً دون تعامل الناس بالربا، أو السيطرة على الأرض من دون إحياءها، كما تمارس الدولة نفسها تطبيق الأحكام التي ترتبط بها مباشرة، فتحقق مثلاً الضمان الاجتماعي والتوازن العام في الحياة الاقتصادية بالطريقة التي سمح الإسلام باتباعها، لتحقيق تلك المبادئ. أما في المجال التشريعي فإن على الدولة أن تملأ منطقة الفراغ التي تركها التشريع الإسلامي وجعلها من صلاحياتها، لكي تملأها في ضوء الظروف المتطورة، بالشكل الذي يضمن الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي. ويحقق صورة العدالة في المجتمع.

إن الفكرة الأساسية لمنطقة الفراغ هذه، تقوم على أساس أن الإسلام لا يقدم مبادئه التشريعية للحياة الاقتصادية بوصفها علاجاً موقوتاً، أو تنظيمياً مرحلياً، يجتازه التاريخ بعد فترة من الزمن إلى شكل آخر من أشكال التنظيم، وإنما يقدمها باعتبارها الصورة النظرية الصالحة لجميع العصور. فكان لا بد لإعطاء الصورة هذا العموم والاستيعاب أن ينعكس تطور العصور فيها، ضمن عنصر متحرك، يمد الصورة بالقدرة على التكيف وفقاً للظروف المتغيرة.

ومن أجل استيعاب تفصيلات هذه الفكرة يجب على الدولة (ولي الأمر)

أن يدرس الجوانب المتطورة من حياة الإنسان الاقتصادية ثم مدى تأثيرها على الصورة التشريعية التي تنظم تلك الحياة.

أصل المشكلة الاقتصادي⁽¹⁾

تتفق التيارات الفكرية في الحقل الاقتصادي جميعاً على أن في الحياة الاقتصادية مشكلة يجب أن تعالج، لكنها تختلف مع بعضها في تحديد أصل وطبيعة هذه المشكلة، والطريقة العامة في معالجتها.

فالرأسمالية تعتقد أن المشكلة الاقتصادية الأساسية هي قلة الموارد الطبيعية نسبياً، نظراً إلى أن الطبيعة محدودة، فلا يمكن أن يزداد في كمية الأرض التي يعيش عليها الإنسان، ولا في كمية الثروات الطبيعية المتنوعة المخبوءة فيها، مع أن الحاجات الحياتية للإنسان تنمو باطراد وفقاً لتقدم المدنية وازدهارها ووفقاً للانفجار السكاني الكبير، الأمر الذي يجعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع تلك الحاجات بالنسبة إلى الأفراد كافة. فيؤدي ذلك إلى التزاحم بين الأفراد على إشباع حاجاتهم وبالتالي تنشأ عن ذلك المشكلة الاقتصادية. فالمشكلة إذن هي أن الموارد الطبيعية للثروة لا تستطيع مواكبة المدنية، وضمن إشباع جميع ما يستجد خلال التطور المدني من حاجات ورغبات.

أما الماركسية فتري أن المشكلة الاقتصادية دائماً هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع. فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية، مهما كانت نوعية النظام الاجتماعي الناتج عن التوفيق بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع.

وأما الإسلام فهو لا يرى أن المشكلة في الطبيعة وقلة مواردها، لأنه يرى أن الطبيعة قادرة على ضمان كل حاجات الحياة التي يؤدي عدم إشباعها إلى مشكلة حقيقية في حياة الإنسان، كما لا يرى الإسلام أيضاً أن المشكلة

(1) إقتصادنا، ص 329.

هي التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما تقرر ذلك النظرية الماركسية... إن المشكلة، قبل كل شيء هي مشكلة الإنسان نفسه لا الطبيعة، ولا أشكال الإنتاج.

قد لا ينكر الإسلام تعدد الحاجات وتطورها وتجدها، وكذلك فإنه لا يعترض على محدودية الموارد الاقتصادية بالشكل المعروف لتطور المدنية والحياة... إلا أن المشكلة الأساسية تبقى قائمة من خلال مسألة السلوك الإنساني الخاطئ في كافة مجالات الحياة والذي هو السبب الحقيقي لظهور المشكلة الاقتصادية... إن الإمام الصدر في محاولته لتصوير المسألة ينطلق من الآيات القرآنية التالية: ﴿الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار...﴾⁽¹⁾.

فهذه الفقرات القرآنية تقرر بوضوح أن الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه، ووفر له الموارد الكافية لإمداده بحياته وحاجاته المادية... ولكن الإنسان هو الذي ضيّع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له.. بظلمه وكفره... فظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان. ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي: في سوء التوزيع. ويتجسد كفرانه بالنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها. فحين يمحى الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع، وتجند طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادي ويبدو أن هذا هو وعد وقانون إلهي أيضاً: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ (الأعراف: 96)؛ ﴿وأن

(1) سورة إبراهيم: الآيات 33 - 35.

لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً» (الجن: 16). فالاستقامة في منطق القرآن الكريم هي العدل في مقابل الظلم الاجتماعي والإيمان والتقوى هي مفاهيم معاكسة تماماً للكفر والإهمال وسوء التصرف.

قواعد اقتصاد المجتمع الإسلامي

بعد عرضه للمعالم الرئيسية في الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي يقدم محمد باقر الصدر القواعد الإسلامية التالية:

أولاً - في باب التوزيع الأولي لمصادر الثروة الطبيعية⁽¹⁾:

القاعدة (1): كل مصادر الثروة الطبيعية تدخل في القطاع العام، ويكتسب الأفراد الحقوق الخاصة بالانتفاع بها على أساس وحيد وهو العمل الذي يتمثل في الإحياء، ويراد به العمل المباشر.

القاعدة (2): كل الثروات المنقولة في الطبيعة تملك على أساس العمل لحيازتها ويراد بذلك العمل المباشر ولا تملك بسبب آخر إلا عن طريق الانتقال من العامل بإرث أو معاوضة أو غير ذلك من نواقل الملك.

ثانياً - في باب الإنتاج⁽²⁾:

القاعدة (3): الإنتاج لخدمة الإنسان وليس الإنسان لخدمة الإنتاج.

القاعدة (4): يقوم توزيع الثروة المنتجة في الإنتاج الأولي على أساسين: أحدهما العمل والآخر الحاجة.

القاعدة (5): الثروة التي تدخل في عملية الإنتاج الثانوي تظل ملكاً للعامل الذي ملكها بالإنتاج الأولي ما لم يحصل بينه وبين فرد آخر اتفاق يعدّل ذلك.

(1) المجموعة الكاملة للإمام الصدر، من كتاب الاقتصاد، ج 12، ص 82.

(2) المجموعة الكاملة للإمام الصدر، ص 89.

القاعدة (6): تحدّد أجور أدوات الإنتاج وأجور العمل من قبل الدولة مع الاتجاه إلى إلغاء عامل الندرة المصطنعة التي يخلقها الاحتكار.

القاعدة (7): كلما وجدت ظروف استثنائية تؤدي إلى تعرض التوازن الاجتماعي إلى الخطر بسبب ما تقدم في القاعدة (5) تتدخل الدولة وفقاً لصلحياتها باتخاذ الإجراءات المناسبة لإيجاد التوازن الاجتماعي والحفاظ عليه.

ثالثاً - التبادل والاستهلاك⁽¹⁾:

القاعدة (8): يمنع من ادخار النقد واكتنازه.

القاعدة (9): يتجه العمل لمنع أي كسب تولده الأثمان الاحتكارية للنقد بما في ذلك الفوائد الربوية.

القاعدة (10): تتجه السياسة الاقتصادية في الدولة الإسلامية إلى تضيق الهوة بين المنتج والمستهلك واستئصال دور عملية المبادلة نفسها كأساس للكسب بصورة منفصلة عن الإنتاج والعمل.

القاعدة (11): أن مستوى معيشة الفرد يجب أن لا يتجاوز بصورة حادة مستوى الرخاء العام للجميع وللدولة تقدير ذلك والقيام بما يكفل عدم الإسراف.

رابعاً - مسؤوليات الدولة العامة:

القاعدة (12): على الدولة أن تطبق العناصر الثابتة في الاقتصاد الإسلامي وتحدد العناصر المتحركة وفقاً للمؤشرات الإسلامية العامة.

القاعدة (13): على الدولة من خلال ممارستها لتطبيق العناصر الثابتة والمتحركة أن تحقق:

(1) المصدر نفسه، ص 93 - 97.

- 1 - ضماناً اجتماعياً يكفل حدّاً أدنى من الرفاه للجميع.
- 2 - توازناً اجتماعياً في المعيشة بالتقريب بين مستويات المعيشة وفي الدخل.
- 3 - استثمار بأعلى درجة ممكنة للقطاع العام مع وضع سياسة عامة للتنمية الاقتصادية.
- 4 - عملاً مستمراً في سبيل تقريب أثمان السلع وأشكال العمل نحو قيمها التبادلية الحقيقية. وذلك بمقاومة الاحتكار في جميع الميادين الاقتصادية.